داعش و النظام العالمي (رؤية أمريكية)

د. ياسر عبد الحسين(*)

مقدمة

مثلت الظاهرة الإرهابية واحدة من أهم المتغيرات المؤثرة في طبيعة العلاقات الدولية ، فالاحداث تتسارع في العالم، وتتعقد اطرافها واهدافها، بحيث يصعب على اهل الاختصاص في مجال الدراسات الدولية فهم طبيعة تلك الاحداث ودوافعها، بين حرب عالمية على الارهاب، بعد صعود تنظيم داعش ISIS وسيطرته على مناطق استراتيجية في الشرق الاوسط، وبين صيغ تحالفية دولية، منها ما تقوده الولايات المتحدة الامريكية، واخر تقوده روسيا، ومنطقة لا تعرف الاستقرار .

قبل سنوات كثيرة كتب Alvin Toffler كتابيه «صدمة المُستقبَل»، و«حضارة الموجة الثالثة»، وقد توقّع في الأخير أنَّ البشر يتحرَّكون نحو عالم لا تنضب فيه المعرفة بعد أن كانت الموجة الأولى عبر التطوُّر الزراعيِّ، والموجة الثانية عبر الصناعة فإنَّ الموجة الثالثة عبر المعلومات والاندماج المُعولم. على ما يبدو أنَّ تشكّل الموجة الرابعة حين يُصبح الإنسان جزءاً من الآلة، وتُصبح الآلة جزءاً منه ، انعكس هذا على وأدبيّات العلاقات الدوليّة بشكل خاصّ ، فالكتابة والتحليل والبحث السياسي في اتون تلك الأحداث والمتغيرات بات أشبه بالمهمة المستحيلة .

ولاسيما وان الحرب أدخلتشكلا جديدا من التحديات الاستراتيجية المؤثرة في النظام العالمي، وكذلك في طبيعة القرار الأمريكي ، حين شكلت التنظيمات الارهابية اليوم عاملاً مؤثراً ومتغيراً خصوصاً عقب احداث الحراك العربي 2011، وكذلك الأحداث في سوريا والعراق دفع الدول الكبرى الى اتخاذ مواقف متباينة تشكل فيما بعد حلقة مهمة في صياغة عالم جديد ربما يصح أن نسميه (العالم الويستفالي الجديد) ، وخصوصا في صنع القرار الأمريكي .

(*)معاون عميد معهد الخدمة الخارجية / وزارة الخارجية العراقية.

وقد دفع ذلك الدبلوماسي الأمريكي المخضرم هنري كيسنجر الى القول في كتابه (النظام العالمي) بان داعش تريد اعادة شكل العالم الجديد ما ما قبل وستفاليا . فهل كانت داعش فعلا تمثل مؤثرا سيعمل على وضع سياقات جديدة في ادبيات العلاقات الدولية؟ بشكل عام وتحديدا في النظام العالمي[1]، وكذلك في مدركات الاستراتيجية الامريكية، وعلى شكل الصيغ التحالفية، وما مدى تأثير ذلك على شكل الصراع في منطقة الشرق الاوسط .

اذا ما تبنينا الفكرة القائلة ان عالم العلاقات الدولية هو عصر الفواعل من غير الدول، وما تركته الظاهرة الارهابية من الارتفاع الكبير في عدد الضحايا البشرية الناجمة عن العمليات الارهابية في عام 2014 بحدود 80٪ مقارنة بالعام 2013، أي: بمعدل أعداد بحوالى 32,658 ضحية، وتصدَّرت خمسة بلدان ما يقارب نسبة 78% من الوفيات، فضلا عن 57٪ من الهجمات الارهابية في دول أفغانستان والعراق ونيجيريا وباكستان وسوريا بعد دخول تنظيم داعش ISIS إذ بلغ العراق وحده وفق إحدى الاحصائيات حوالى 9,929 حالة[2]، فيما توسعت عمليات تنظيم داعش عام 2015، لتشمل بقاع العالم مختلفة ومن قارات مختلفة .

فيما يؤكد مستشار مكافحة الأرهاب للرئيس بوش وأوباما Michael Vickers ، ان داعش لاتمثل مجرد جيش متمرد اقليمي ، بل هي جماعة ارهابية دولية ، وانه ليس بالأمكان احتواءداعش ، مثلما كان ذلك في حالة القاعدة قبل هجمات 11 أيلول 2011 ، ويرى ضرورة وضع سوريا كأولوية في الاستراتيجية الأميركيّة لمحاربة الارهاب بدلاً عن العراق؛ لأنّ التهديد في الأخير محليّ، بينما في سوريا هو تهديد دولي، ويدعو الى الاستفادة من استراتيجية الرئيس ريغان في مواجهة طالبان في الثمانينيات ، لكون داعش الأن اصبحت تستحوذ على مساحات جغرافية وتحاول تطبيق نظام دولة، ولذلك ثمة ضرورة توسيع المعركة مع فروع داعش الأقليمية[3].

تؤكد وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت انه منذ هجمات الحادي عشر من أيلول ، يجب تعديل عدسة السياسة الخارجية التي يتم النظر من خلالها العالم ، ولفهم

الواقع الجديد ، وأن ساهمت ثورة المعلومات التنكلوجية قد غيرت العالم، لكن كان هناك قوة أخرى تفعل فعلها ، وهي ازدهار الحركة الدينية في كل مكان تقريبا في العالم[4]، لذلك نحاول هنا دراسة تأثير تلك الحرب على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا .

- حرب ضرورة أم أختيار ؟

هذا السؤال تحديداً طرح مرات عديدة، ليس في موضوع الحرب على داعش تحديداً لإنما طرح في الحروب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركيّة في الشرق الأوسط، وتحديداً في العراق عندما يشير الى ذلك ريتشارد هاس **Richard N. Haass** في كتابه (سيرة حربين على العراق حرب ضرورة حرب الاختيار) ، عندما يؤكد ان حرب العراق عام **1991** ، لم تكن مجرد حرب ضرورة ، بل حرب ضرورة كان النجاح حليفها الى حد كبير ، كانت حرب ضرورة ، لأسباب رمزية وأستراتيجية على حد سواء ، فلو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تغاضت عن الرد على العراق لأسهم في خلق سابقة رهيبة ولزعزت الأستقرار منذ بزوغ مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فيما رأى ان حرب العراق الثانية عام **2003** لم تكن ضرورية ، وان هناك خيارات سياسية فعالة أخرى كانت متاحة للولايات المتحدة الأمريكية ، وخصوصا في أصلاح نظام العقوبات .[5]

ويمضي بهذا الأتجاه الواقعيون ، فيما اذا كانت الحرب ضرورة أم لا ، فعلى سبيل المثال جون مير شايمر **Johon Mearsheimer** وهو واقعي هجومي ، وكذلك ستيفن والت **Steven Walt** وهو واقعي دفاعي ، يران بان الحرب لم تكن ضرورية [6].

بالطبع النقاش في تصنيف هذا السلوك (الحرب) في كونه حرباً ضرورية ، أم غير ضروريّة يرجع بطبيعة الحال الى قياس المصلحة الاستراتيجية؛ لذا فان المدرك الأميركيّ فيما يخص الحرب على داعش يرتبط بطبيعة الفلسفة الأميركيّة تجاه الإرهاب كله، وفي ذات الوقت بطبيعة الظروف الدولية، وشكل التحديات والفرص في المنطقة؛ لذا وُصِفَ الرئيس الأميركيّ باراك أوباما بأنه المحارب المُتردِّد.

ويعلل ذلك حجم المصلحة الأميركيّة في التدخل بعد ان جاء الرئيس الأميركيّ أوباما في حملته الانتخابية بشعار الخروج من العراق، ولمعرفة مستويات فهم الإدراك الأميركيّ في هذه الحرب سنعمل على تجربة منهجية لمُستويات التحليل في العلاقات الدوليّة لفهم ذلك:

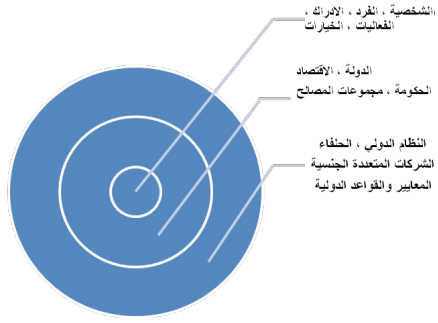

انظر : كارين أ.منغست وايفان م. اريغون ، مبادئ العلاقات الدولية ، ترجمة حسام الدين خضور ، دار الفرقد ، دمشق ، 2013 ، ص 109.

وعندما نطبق منهجية مستويات التحليل في العلاقات الدولية على السلوك الأميركي في الحرب على داعش نسجل ما يلي:

- على مستوى الفرد :

جاء الرئيس الأميركي باراك أوباما بشعار الانسحاب من العراق في الانتخابات عام 2009، ومضى في هذا المشروع الى حين تحقيقه عام 2012، وبطبيعة الأمر فإن أوباما دعا الى الانسحاب من العراق، ونظر الى المشاركة الأميركيّة في الحرب على أنها مأساة، وحتى عندما فاز أوباما بترشيح الحزب الديمقراطيّ جزئيّاً على أساس قوة معارضته للحرب على العراق، وبعد توليه المنصب واصل انتقاده العلني لسلفه جورج دبليو بوش، واعتمد استراتيجيّة الخروج[7].

لقد حل صراع المجتمعات محل صراع الدول وجيوشها ، وأصبح العنف الدولي أجتماعيا ، ولم يعد للعنف علاقة كبرى بالحدود ، بل راح يشكل استمرارية متعلقة بين الداخل والخارج ، ويرتبط بحالة الحرمان ، وحيث عنف أجتماعي منتشر ومتشظ لا يمكن لمنطق الدولة ان يمسك به، ويحتويه ،وبذلك يصح القول ان النزاعات في

العلاقات الدولية تنشأ من هذا التغيير بالمشهد أكثر من ممارسات العنف التي كانت فيما مضى.[8]

قامت ادارة أوباما في التعامل مع الأزمة العراقية ، من خلال فكرة تحقيق التوازن بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها ، اي العمل وفق رؤية مدروسة ومتوازنة في التوفيق بين المثالية والواقعية ، بعكس الادارة الأمريكية السابقة ، ولهذا حاولت ادارة أوباما اعادة الأعتبار الى نهج الدبلوماسية العامة ، وأدواتها المختلفة ، والتعامل مع القوى الداخلية العراقية لايجاد مخرج ، لكن هذا البعد العقلاني القائم على النظرة البراغماتية لايخفي البعد الأخر القائم على المثالية الولسنية المرتكرز على البعد الديني، فقد حاول اوباما ان يعيد صياغة اهداف حزبه الليبرالية ، والذي بدا واضحا في خطاب تنصيبه بالبدء عبر ما أسماه بالأنسحاب المسؤول ، وترك العراق لأهله ، عبر العمل مع اصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية القدامى والاعداء السابقين .[9]

ومنذ العام 2006 ، عندما كان الرئيس اوباما سيناتورا شدد على أنه واقعي ، وليس مثالي ، وأنه يحبذ استراتيجية للعلاقات الدولية قائمة على تقييم واقعي للوقائع كما هي على الأرض كما لمصالحنا في المنطقة ، وهو يؤكد بأن الواقعية اختفت منذ بدأ التفكير بالحرب في العراق ، وهذا ما جعلني اعارضها منذ عام 2002 .[10]

وقد ورث أوباما اقتصادا أمريكيا متراجعا ، وأنتشارا عسكريا زائدا ، وارثا مرا في الشرق الأوسط ، بالمقابل تظهر دول البريكس (روسيا والبرازيل والهند والصين) المزيد من التحدي في مختلف الجوانب ، وانطلق من رؤية في الشرق الأوسط مفادها التركيز على المصلحة الوطنية وتأمين الأستقرار ، بعيدا عن استخدام مبدأ بوش (أفعلها وحدك).

وتراجع الاهتمام الأميركيّ أصلاً بالشرق الأوسط؛ لعِدّة أسباب منها[11]:

1- تراجع بشكل كبير الاعتقاد باحتمالية نشوب حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها مثل روسيا والصين، ويكون الصراع فيها على الشرق الاوسط.

2- الاعتقاد بانتهاء الحرب الأمريكية على الإرهاب واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الطائرات بدون طيار لاستهداف الجماعات الارهابية .

3- أن الولايات المتحدة لمتعد بحاجة إلى نفط منطقة الشرق الاوسط ، خصوصا بعد اكتشاف موضوع النفط والغاز الصخري التي تمتلكها الولايات المتحدة التي تغنيها عن نفط الشرق الأوسط.

4- انهيار حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة والتفوق النوعي الإسرائيلي على جيرانها العرب.

ويقدم الزميل في هارفارد (حارث حسن) رؤية أكثر دقة حول (عقيدة أوباما) في التدخل، وهو مبدأ يبرز اولا اتجاهات التيار غير الانغماسي للمدرسة الواقعية، ويمثل ثانيا محصلة للتجربة المكلفة والصعبة للحرب في العراق ، حيث منالمعروفأن هناك اتجاهين فكريين متصارعين في ما يخص تحديد الدور الأمريكي في النظام الدولي، وهو الاتجاه التدخلي **Interventionist**والاتجاه الواقعي ، الذي يميل البعض إلى تسميته بالاتجاه الانعزالي، إلا برز سوى موقف تيارات هامشية ، حيث يدفع التدخليون بأتجاه دور اكبر في الشؤون الدولية ، وانخراطسياسيوعسكريأوسع لمصلحة الولايات المتحدة الأميركيّة، والاتجاه التدخليّ بنزعتيه سواء كانت بحثاً عن الهيمنة أو بحثاً عن التيار الانسانيّ من باب التدخل من أجل منع تطهير العرق وأسباب إنسانية أخرى؛ لذا بين تلك التيارات وقف أوباما محاولاً التوفيق بين المدرستين عبر التدخل المحدود في موضوع محاربة داعش[12].

وهذا يفرض علينا مناقشة مفهوم الالتزام الخارجيّ **Foreign Engagement** حيث التعاهد بالارتباط الذي تقوم بموجبه الدولة خارج حدودها بسلسلة من الألتزانات التي تبنيها الدول مع غيرها من الوحدات الدولية الفاعلة الى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات خدمة للمصلحة الوطنية ، ويمكن تصنيف الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية بشكل عام الى ثلاث أتجاهات أساسية هي[13] :

- المدرسة الانكفائيّة : وتسمى –أيضاً– الانعزاليّة، وهذه المدرسة لا تعني بطبيعة الحال حالة الانغلاق التام (التقوقع) مع كافة الوحدات الدولية بشكل عام ، بل تعني التقليل من درجة الأنغماس والتفاعل في البيئة الدولية ، حينما ترى دولة ما ان مصلحتها في الحد النسبي من حركية التفاعل الخارجي .

- المدرسة الانغماسيّة: وتسمى –أيضاً– التدخليّة عبر محاولة تأثير أي وحدة دولية في سياسة الوحدات الأخرى ، عبر أستعمال ادوات السياسة الخارجية المختلفة ، وتعد نماذج (التحالفات) من أبرز مصاديق هذه المدرسة .

- المدرسة الحيادية : وهي تشير الى مفهوم ان الدولة تلتزم بوضعها القانوني وواجباتها التي ترى نفسها انها يجب ان تقوم بها تجاه الوحدات الدولية الأخرى في هذا الاتجاه.

فيما يقدم السفير الأميركيّ السابق في العراق زلماي خليل زاده رؤيته حول الدور الأميركيّ بثلاثة مشاهد[14]:

- التوجه الانعزاليّ الجديد بعد تخفيض النفقات الدفاعيّة، وعدم تدخل الولايات المتحدة الأميركيّة في الصراعات الاقليميّة في العالم، وعدم توسيع حلف الناتو، وتقلل واشنطن من وجودها في أوروبا.

- اقامة توازن للقوى يحول دون ظهور قوة مهيمنة جديدة، وهو أيضاً خيار محفوف بالمخاطر، وقد يكون العالم متجهاً بشكل بارز نحو تعدّد القطبيّة.

- استراتيجية الزعامة العالميّة، وهي تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون مُعادِياً لها، وتحول في الوقت ذاته دون العودة الى تعدد القطبية، ويدعو (زلماي خليل زاده) إلى اتباع الاستراتجيات التالية:

1- الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية في أمريكا الشمالية وأوربا الغنية وشرق اسيا .

2- منع الهيمنة المعادية في المناطق الحساسة .

3- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع عودة الإمبرياليّة الروسيّة، والنزعة التوسعيّة الصينيّة.

4- الحفاظ على التفوق العسكريّ الأميركيّ.

5- الحفاظ على القوة الاقتصاديّة الأميركيّة.

6- التعقل في استخدام القوة، وتجنب الإفراط في التوسّع.

7- كسب التأييد المحليّ للزعامة الأميركيّة.

يبدو أن قراءة السفير الاميركيّ الاسبق في بغداد (زلماي خليل زادة) لا تبتعد كثيراً عن رؤية المحافظين الجدد والميل نحو النزعة الاحادية باتجاه واضح، وكتب هذه الرؤية قبل حرب العراق 2003 التي اعادت رسم المشاهد المستقبلية للدور الأميركيّ.

ويبدو أنَّ هناك مدرسة تجمع بين (الانغماسيّة، والانعزاليّة) لتطلق مُعادَلة التدخل المحدود بشكل أوضح في هذا الاتجاه، وهي أقرب لتفسير سلوك أوباما.

وقد عبر **Richard N . Hass** عن رفضه لتبني مفهوم الانعزالية في العلاقات الدولية ، خصوصاً في التعاطي مع التحديات الخارجية ، إذ أن المعطيات التاريخية الحالية ترفض مفهوم الانعزالية خاصة إذا كانت هذه المسألة ترتبط بدولة ما بمكانة الولايات المتحدة الأميركيّة؛ لأنّ ذلك من شأنه لا يُعَدُّ عقبة أمامها من التأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية، أو الإرهاب، ومعضلات الانتشار النوويّ والتغيرات المناخيّة، وغيرها من المشكلات الأخرى، بل على العكس ستؤدي الانعزالية إلى تأزيم الازمات الدولية التي بدورها ستفضي إلى تآكل القدرات الأمريكية بشكل سريع[15].

رغم ما وصفه بالتراجع الأميركيّ داخليّاً من خلال تدهور البنية التحتية الداخلية، وتراجع النظام التعليمي ، فضلاً عن الامور ذات الابعاد الاقتصادية مثل عجز الميزانيّة، وتزايد الدين العام، وانخفاض معدلات النمو الاقتصاديّ فان تلك الموضوعات قد ارتبطت بالحرب في افغانستان والعراق، فالأرقام تشير إلى أن الولايات المتحدة الأميركيّة تنفق على الأمور العسكريّة في الخارج، والبعثات الدبلوماسيّة،ومعونات تعزيز

المصالح الأميركيّة نحو 800 مليار دولار سنويّاً، وهو ما يقترب من خمس إجماليّ الانفاق الكليّ الأميركيّ، ونحو 5% من الناتج المحلي الاجمالي [16].

وقد دفع أوباما الى رؤية خاصة بأن أحداث العراق أعطى العبرة للولايات المتحدة الأميركيّة، كما في العالم في أن تلجأ للدبلوماسية لحل المشاكل بدلاً من القوة، ويكرر مقولة الرئيس الأميركيّ توماس جيفرسون (إنني أتمنى أن تنمو حكمتنا بقدر ما تنمو قوتنا، وأن تعلمنا هذه الحكمة درساً مفاده: أنَّ القوة سوف تزداد عظمة، كلما قلّ استخدامها)[17].

وحتى ان اوباما كان متردداً كثيراً في استخدام القوة، إلا حين يجري المسّ بالأمن القوميّ مباشرة، وحتى في هذه الحالات فقد أكد المقاربة الحذرة البطيئة، وليس التصعيد؛ لأنه يعتقد أنَّ أيَّ تدخل عسكريّ في الشرق الأوسط يُضعِف موقفها امام العالم الإسلاميّ، كما حصل في حالة ليبيا عندما اقترح السيناتور جوزف لبيرمان ان التدخل في ليبيا يمكن ان يكون سابقة لتدخل عسكري في سوريا ردّت ادارة الرئيس أوباما نافية الصلة مركزة على الفرق في الظروف بين حالة ليبيا وسوريا[18].

وبعد ان كاد ملف العراق ان ينتهي في دوائر القرار الأهم في الولايات المتحدة عادت جاذبية العراق من جديد بحلول احداث 10 حزيران 2014، وكان الرد الأميركيّ المُتكاسِل بعد أشهر عديدة ليعلن أوباما لاحقاً بالقيام بضربات جوية محدودة ضد تنظيم داعش، وتحديداً في 8 آب 2014. هذا التردد الأميركيّ رُبّما له أسباب داخلية مفصلة ليعلن أوباما في يوم 8/ آب/ 2014 أنه نتيجة " للأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديّين أقنعنا الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها لحماية المواطنين الأميركيّين في المنطقة والأقلية الإيزيدية إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل".

لاحقاً لم تبدأ الحملة الفعلية إلا في يوم 10 أيلول 2014 إذ أعلن أوباما أنه أوعز ببدء شن الغارات في سوريا دون انتظار موافقة الكونغرس.

ولذلك ستمضي الولايات المتحدة وفق عقيدة أوباما بثلاثة اتجاهات في مكافحة تنظيم داعش هي:

- تشكيل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأميركيّة، وهو تحالف الراغبين، ويبلغ حاليّاً ستين دولة.
- القيام بضربات جوية محدودة في بعض مناطق العراق وسوريا، مثل ضرب العراق أيام الرئيس كلينتون عام 1998؛ لأنّ هناك تركة ثقيلة من الحرب على الإرهاب، كما تحدثت به صحيفة الواشنطن بوست حول التكلفة الامنية للحرب على الارهاب قد بلغت 1271 فرعاً حكوميّاً، ونحو 2000 شركة خاصة تعمل على 10000 موقع جغرافيّ في الولايات المتحدة الاميركيّة لمكافحة الارهاب، مع قوة بشرية تبلغ 854000 شخص على الاقل، أي: ضعف عدد سكان واشنطن أو اكثر يحملون تراخيص امنية بالغة السرية حتى عمال النظافة، وارتفعت ميزانية استخبارات الولايات المتحدة من 40 مليار دولار في السنة الى 80 مليار دولار، ولا يشمل هذا الرقم الانشطة العسكريّة في برامج مكافحة الارهاب المحليّة، وهذا الرقم يتجاوز كثيراً مبلغ الـ 51 مليار دولار التي تمثل ميزانية وزارة الخارجيّة، وبرامج المساعدات الاجنبية لعام 2010[19].
- دعم الاصدقاء من الحلفاء مثل المعارضة السورية، وقوات البيشمركة الكردية في شمال العراق.

وتعرضت تلك السياسة بشكل عام الى انتقاد أمريكي داخلي، فثمة مقولة مشهورة للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إن ((الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الذي لا يمكن للعالم أن يستغنى عنها لقدرتها على حلحلة المشكلات العالقة))، فيذهب الكاتب ولي نصر **Vali Nasr** إلى أن سياسة أوباما جعلت هناك تغيراً غير متوازن في السياسة الخارجية، ويعرض واشنطن بصورة الدولة غير الحاسمة وغير الموثوق بها ، ويؤكد وكأننا لانملك فعلا أي استراتيجية طويلة الأمد، وبعيدة الأهداف، ويؤكد ان " هدفنا الوحيد هو الخروج سريعاً أو لأمن أفغانستان، ومن ثم المنطقة كلها تحت غطاء الحديث الاستراتيجيّ في التحول نحو آسيا"[20].

ولا يمكن وفق عقيدة الرئيس اوباما ومدرسته الفكرية ان يكون اكثر من ذلك، ولاسيما ان الولايات المتحدة على موعد انتخابات رئاسية جديدة في كانون الثاني 2017، ويتوقع ان الرئيس القادم يكون رئيس حرب.

- على مستوى الدولة:

واحدة من الخيارات الاستراتيجية انّ الولايات المتحدة الأمريكية اذا واصلت السعي لامتلاك أكبر قوة اقتصادية في العالم، ومصادر القوة الناعمة، فضلاً عن القوة العسكريّة فإنه لا يُفضَّل تحويل هذه الموارد للاستنزاف في الادوار العالمية، كما حصل في حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويرى البعض ان ذلك يحصل بعد الحرب في العراق وأفغانستان، كما يشير استطلاع للرأي العام الأمريكيّ إلى أن 52% من الشارع الأمريكيّ يرى انّ على الولايات المتحدة أن تهتم بشؤونها الداخلية، وتدع الدول الأخرى الحصول على خياراتهم بأنفهسم[21].

فضلاً عن النظر عن مستويات النمو في الاقتصاد العالميّ كما في إحصائيات عام 2015:

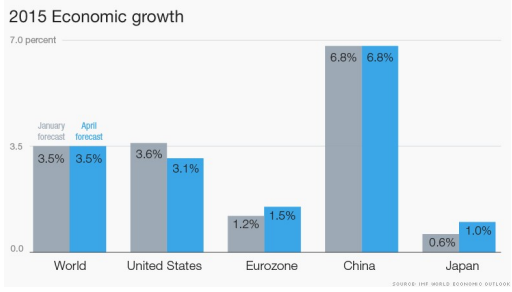

يتضح حجم معدلات النمو الأمريكي بالنسبة للصين على سبيل المثال، وما تمثله من فارق واضح بهذا الاتجاه يدفع الى النظر بالقضايا الداخلية بشكل أوسع خصوصاً أنَّ الحرب على داعش لم تهدِّد أمن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر مثلما حصل مع تهديد تنظيم القاعدة في احداث 11 أيلول 2001.

- على مستوى النظام الدوليّ

يرى جوزيف ناي Joseph S.Nye ان القيادة ليست هي الهيمنة في التعامل مع القوى الأخرى ، كما تسميهم وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون

Hillary Clinton التعامل مع Multiparther World ، [22]والولايات المتحدة لن تعيش السيطرة الكاملة والنفوذ بكل أبعاده، فثمة محددات واضحة في السلوك الأمريكي الخارجي خصوصاً مع ظهور أقطاب دولية متعددة لها القدرة على صناعة خطاب متمايز واستراتيجيات مختلفة.

مثلت Multilateralism كمبدأ العلاقات الدولية متعدد الأطراف في التصدي للأزمات الدولية كرؤية واستراتيجية اوباما، وبعض الكتاب يسميها عقيدة أوباما Obama Doctrine ، والبعض يراها انها عقيدة اللاعقيدة، ونحن نميل الى الرأي الثاني.

وانعكست هذه الرؤية في الحرب على الارهاب من خلال الالتزام بصيغ التحالفات، ووردت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي The National Security Strategy لعام 2015، والتي تنص على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحالفات دولية لمواجهة التحديات الكبيرة الناشئة عن الحرب والإرهاب، فضلاً عن الأمراض، وتتبنى عمليات مكافحة الإرهاب ذات الأهداف المحددة من خلال الجهد المشترك مع الشركاء لمواجهة التهديدات والعنف والارهاب.[23]

وقد حدَّد الرئيس الأميركيّ باراك أوباما استراتيجيّته في مجال الحرب على داعش، كما يلي [24]:

1- **اتخاذ القرارت طبقاً للمصالح القوميّة الأميركيّة، إذ لم يستجب للأحداث الأمنيّة المُتسارعة في العراق، ولم يتخذ القرار العسكريّ بالتدخل، وأعلن أنه لن يتدخل ما لم تتعرَّض المصالح الأميركيّة للخطر.**
2- **حماية الأميركان المُتواجدين في الخارج من شركات، وسفارات.**
3- **إيجاد الحلِّ السياسيِّ قبل الحلِّ العسكريِّ عبر اختيار حكومة عراقيّة شاملة لكلِّ أطياف الشعب العراقيّ.**
4- **عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخليّة العراقيّة.**
5- **توجيه ضربات جوّية ليست هي الهدف، بل الهدف تعزيز القدرة العراقيّة.**

6- تزويد العراق بالمعلومات الاستخباريّة الضروريّة.

7- تقديم المشورة، والمساعدة في مكافحة الإرهاب.

8- إرسال مُستشارين عسكريِّين إلى العراق.

وتعترف وزيرة الخارجيّة الأميركيّة هيلاري كلينتون في مذكراتها بأنَّ الأزمة السوريّة التي أطلقت عليها المُعضِلة الشريرة، وهي عبارة يلجأ إليها خبراء التخطيط لوصف التحدِّيات المُستعصية، والمُربكة على صعيد الحلول، والمُقارَبات النموذجيّة، فنادراً ما تجد الجواب المُناسِب للمُعضِلات الشِرِّيرة؛ إذا ينتج جزء من تعقيداتها في الحقيقة عن أنَّ كلَّ خيار في شأنها يكون أسوأ من غيره، وهذا ما بدت عليه سوريا وفق وجهة نظر كلينتون، وهي تقول: (إذا لم نحرّك ساكناً فستقع كارثة إنسانيّة، وتنتشر في المنطقة، وإذا تدخلنا عسكريّاً سوف نجازف بفتح صندوق باندورا، ونقع في مستنقع آخر على شاكلة ما حدث في العراق. وإذا مددنا (الثوار) بالمساعدات فسوف تؤول إلى أيدي المُتطرِّفين، وإذا تابعنا دبلوماسيّاً سوف نصطدم بالنقض الروسيِّ، ولم تُوحِ أيٌّ من هذه المُقارَبات بأمل في النجاح، لكنها تبقى مطروحة)[25].

وهكذا تبدو الاستراتيجيّة الأميركيّة لا تذهب أبعد من ذلك على الرغم من دخول العامل الروسيِّ كمحفز في الحرب على الإرهاب، وقيام الضربات الجوّية الروسيّة في سوريا، واتخاذ مواقف حاسمة بشأن الموضوع السوريّ ، خصوصا مع قرب الانتخابات الرئاسية الامريكية القادمة .

الرؤية الأمريكية – الروسية

تحدَّث بشكل واضح عن استراتيجيّة روسيا وزير الخارجيّة الروسيّ سيرجي لافروف، وعن دخول العالم مرحلة جديدة سمّاها مرحلة ما بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة **Post-American** ، وأنه لا يقصد عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة ، أو عالماً بدونها، ولكن هناك تراجع في الأهمّيّة النسبيّة لدور الولايات المتحدة بسبب ظهور مراكز قوى عالميّة أخرى، أمّا بخصوص القيادة **Leadership** فيرى أنها تعتمد بشكل أو آخر على التوصُّل إلى اتفاق بين الشركاء، والقدرة على أن تظلّ الأوّل، ولكن ما بين مُستويين، ويرى لافروف أنَّ هناك

الحاجة إلى زعامة، أو قيادة جماعيّة **Collective Leadership**، وأنّ روسيا كثيراً ما طالبت بها؛ بسبب ما يمتلكه العالم من تنوُّع جغرافيّ وحضاريّ يستوجب أن تكون تلك القيادة تمثيلية حقاً **Truly Representative**[26].

بالمُقارَنة بين كلمة الرئيس باراك أوباما، وكلمة الرئيس بوتين في اجتماع الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة **UN** بدورتها السبعين **2015** يرى أنَّ النظام الدوليَّ الذي تمَّ التعهُّد به قد حقق العديد من الإنجازات رغم الصراعات التي جرت في العالم من خلال المسعى الجماعيِّ، والتعاون الدبلوماسيِّ بين القوى الكبرى؛ من أجل دعم أكثر من مليار شخص يقعون ضمن خط الفقر، وينتقد أوباما في مدرسته الليبراليّة فرض القوة على حساب مبادئ الديمقراطيّة، وحقوق الإنسان، ويُشير إلى مصطلح يُستخدَم كثيراً في الإطار النظريِّ للعلاقات الدوليّة وهو إنَّ القوة لعبة مُحصِّلتها صفر، أي: إنَّ أيَّ كسب لدولة واحدة يجب أن يعني خسائر لدول أخرى؛ ومن ثم خصم إمكانية التعاون عبر مُتبادَل المنفعة الذي يجعل جميع الدول أكثر أمناً، وميل واضح نحو الواقعيّة التي رفع شعارها مُؤسِّسها هانزمورغنثاو عندما يقول: (ما يتطلب القانون الأخلاقيّه ومن قبيل المُصادَفة السعيدة مُتطابقة دائماً مع ما يبدو أنَّ المصلحة الوطنيّة)، بينما ركَّز بوتينعلى نقده للسياسة الخارجيّة الأميركيّة، ووصف أعمالها بالغطرسة، وأنَّ النظام الدوليَّ ليس بالغامض بقدر ما الاتفاق على قواعد كيفيّة اتخاذ القرار، ورأى بوتين أنَّ هناك مثاليّة عالية للأمم المتحدة التي جاءت من أجل الحفاظ على توازن القوى بين الدول الكبرى، ويُؤكّد على ضرورة (بدلاً من التعلم من أخطاء الآخرين، والبعض يُفضِّل أن أكرِّرها، والاستمرار في تصدير الثورات، والآن فقط هذه هي الثورات الديمقراطيّة بمُجرَّد إلقاء نظرة على الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبدلاً من الديمقراطيّة والتقدُّم هناك العنف، والفقر، والكوارث الاجتماعيّة، والتجاهل التامّ لحقوق الإنسان، بما في ذلك حتى الحقّ في الحياة الآن)[27].

القيادة في عصر الارهاب

جوزيف ناي **Joseph S. Nye** يرى، وينصح أوباما بأنَّ على الولايات المتحدة الأميركيّة أن تبقى بأيِّ حال من الأحوال بعيدة عن التورُّط في أعمال الاحتلال

خُصُوصاً في عصرالقوميّة، والتطوُّرالاجتماعيّ، كما قال الرئيس الأميركيّ آيزنهاورفي الخمسينيّات بأنَّ الاحتلال لابُدَّ أن يُولِّد الاستياء، ولكنما هو البديل؟ هل هو القوة الجويّة، وتدريب القوات الأجنبيّة بما فيه الكفاية خُصُوصاً في منطقة الشرق الأوسط إذ يُرجِّح جوزيف ناي أن تستمرَّ الثورات لجيل مُقبل، وينصح باستخدام مز يجذكيّ من القوة الصلبة والقوة الناعمة، وهو أمر ليس بالسهل[28]، ولكن هناك اختلاف كبير بين الرؤية الروسيّة والرؤية الأميركيّة في هذا السياق على مُستوى القيادة العالميّة، ولاسيَّما في فلسفة القيادة، فعلى سبيل المثال يرى جوزيف ناي أنَّ عمليّة صنع القرار في السياسة الخارجيّة الأميركيّة عمليّة مُقيَّدة دستوريّاً من قبل مُؤسَّسات مثل الكونغرس؛ ومن ثم فإنه يتوقع أقلّ فرصة للقيادة التحويليّة، والكثير يعتمد على العوامل الخارجيّة، فقد دخل الرئيس روزفلت البيت الأبيض مع الأهداف التحويليّة في السياسة الخارجيّة، لكنّ ويلسون وفرانلكين روزفلت وضعا هذه الأهداف ردّاً على أحداث خارجيّة، على سبيل المثال: يستخدم جورج دبليو بوش ظروف الأزمة بعد 11 سبتمبر 2001 لجعل قيادته قويّة، وكذلك في موضوع الحرب على العراق، وعندما يشعر أتباعه الحاجة إلى التغيير فإنَّ القيادة مع الأهداف التحويليّة تواجه أفضل الصعاب، وأكثر من المُرجَّح أن يجد استجابة باتخاذ أسلوب القيادة المُلهَمة[29]، ويُحاول جوزيف ناي أن يربط بين مفهوم القوة الصلبة والمرنة، والقيادة بالقول: إنَّ مهارات القائد الفعّال، سواء كانوا ضمن القيادة التحويلية أو غيرها بحاجة إلى بعض مهارات القوة الناعمة والقوة الصلبة، لكي تكون القيادة فعّالة، لأنّ وجود أو عدم وجود هذه المهارات يؤثر على الطرق والأساليب التي يستخدمها القادة، وهي تلك بين مهارات القوة الناعمة باستخدام الذكاء العاطفي (ضبط النفس والقدرة على استخدام الإشارات العاطفية على جذب الآخرين)؛ الرؤية (وهو صورة جذابة للمستقبل الذي يوازن المثل العليا والأهداف،والقدرات)، والاتصالات (القدرة على استخدام الكلمات والرموز لإقناع كل من الدائرة الداخلية وإلى جمهور أوسع)، وفيما يتعلق باستخدام القوة الصلبة بشكل خاص تمثل القدرة التنظيمية والسياسات الميكافيلية من مهارات سياسية، والمفاوضات في تشكيل الائتلافات الفائزة، وقبلها يتطلب قبل كلِّ شيء في القيادة الفعالة مهارة

التشخيص في تفسير العالم الخارجيّ، وتعيين الأهداف، ومُواءَمة الاستراتيجيات، والتكتيكات، والأهداف لخلق السياسات الذكية في مواقف جديدة[30].

الجدول التالي يُوضِّح القيادة الفعّالة، ومهارات القوة الناعمة، والقوة الصلبة:

القوةالناعمة (القيادة الملهمة)	
العاطفيّة	قادرة على إدارة العلاقات، وتطبيق الكاريزما الشخصيّة
	لديه الوعي الذاتيّ والسيطرة العاطفيّة
الاتصال	قيادة مُقنعِة للأتباع بواسطة الكلمات، والرموز، والأمثال
الرؤية	لديه أرصدة جذابة وفعّالة من المُثُل العليا، والقدرات
القوة الصلبة (قيادة المعاملات)	
القدرات التنظيميّة	نظام المكافآت، والمعلومات على الدوائر الداخليّة والخارجيّة
المهارات الميكافيليّة	هي القدرة على عقد الصفقات، وبناء الائتلافات الفائزة
القوة الذكيّة (الموارد مُجتمِعة)	
القيادة السياقيّة	يفهم تطوُّر البيئة
	يستفيد من الاتجاهات (يخلق الحظ)
	يضبط أسلوب، وسياق أتباع الاحتياجات

ويميل جوزيف ناي إلى تفضيل القيادة التي ترتبط بالقوة الذكيّة، ويصف مَن يعتمد عليها بأنهم بارعون في تقديم خارطة طريق من خلال تحديد المُشكِلة، ويفهمون التوتر بين القِيَم المختلفة المشاركة في قضيّة ما، وكيف يتمّ تحقيق التوازن المرغوب فيه مع ما هو مُمكِن، وعلى وجه الخصوص يتطلب منها فهم جماعات الثقافات، وتوزيع موارد الطاقة، وأتباع الاحتياجات والمطالب[31]، ونحن –بطبيعة الحال– وإن كان البعض يصف سياسة الرئيس باراك أوباما بأنها قيادة ذكيّة يُجافي الحقيقة في مفهوم القيادة السياقيّة التي طرحها جوزيف ناي ولاسيَّما في سياق أتباع الاحتياجات،أو إنه يستفيد من الاتجاهات، كما حصل في موضوع الحرب مع داعش.

القوة الذكية والارهاب

تقوم استراتيجيّة القوة الذكيّة **Smart Power** التي اعتمدتها إدارة الرئيس أوباما على أستخدام خليط من القوة المسلحة (القوة الصلبة)، ودبلوماسية (القوة الناعمة) من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأميركيّة، وتستند بالأساس إلى ثلاثة مبادئ، هي[32]:

1- إنَّ مكانة الولايات المتحدة الأميركيّة في العالم هي شرط لأمنها، واستقرارها.

2- إنَّ التحديات الحالية التي تواجهها يُمكِن بشركاء قادرين وراغبين فقط.

3- إنَّ الوسائل غير العسكريّة يُمكِن أن تكون فاعلة، وتزيد من الشرعيّة، والتأثير في استمراريّة التفوُّق الأميركيّ.

وأكَّدت هذا المعنى وزير الخارجيّة الأميركيّة السابقة، والمُرشَّحة الرئاسيّة الحاليّة هيلاريكلينتون من خلال مقال لها بعنوان: **eading Through Civilian Power Redefining American Diplomacy and Development** أشارت فيه إلى ضرورة ترسيخ مفهوم القوة الذكيّة كنهج جديد لحلِّ المُشكِلات العالميّة عبر المزج بين قدراتها العسكريّة، وقوتها المدنيّة، ولن تتحقق المصالح والقوة الأميركيّة من دون تعزيز القوة المدنيّة، وتوسيعها ضمن إطار القوة الذكيّة، وترى ضرورة التواصُل مع الفواعل من غير الدول في ظلِّ عصرالمعلومات، والجهات الفاعلة غير الرسميّة هناك أكثر قدرتها على التأثير في الأحداث بالعالم، وتقترح مثلاً: أنه بالإمكان في هذا القرن أن يلتقي الدبلوماسيّ معشيوخال قبائل في قرية ريفيّة كنظراء مُماثِل ينل وزير الخارجيّة في تلك الدولة [33].

رُبّما تكون قيادة الرئيس أوباما أقرب إلى مفهوم القيادة التشارُكيّة. ففي خِضَمِّ التعقيدات العالميّة شرعت الولايات المتحدة الأميركيّة في تطوير مبدأ عقيدة المسؤوليّة **Responsibility Doctrine** لحثِّ الدول، ودعوتها للمُشارَكة في مسؤوليّة القيادة الدوليّة للعالم، ورُبَّما القيادة التشاركيّة تكون بذلك أقرب إلى سُلوك السياسة الخارجيّة الأميركيّة، ولاسيَّما بعد تشكيل التحالف الدوليِّ لمُواجَهة الإرهاب[34].

وقد انتقدت الكثير من داخل الإدارة الأميركيّة، والقرار الأميركيّ بالبقاء بعيداً عن سوريا، وأنَّ ذلك يعكس تردُّداً، أو ضعفاً، لكنَّ مثل هذه الاتهامات لا تعكس الواقع بقدر ما تعكس أنه لو فعل ذلك لاستخدم كبش فداء، ويعتقد البعض أنَّ ما قام به أوباما في سوريا عبر تقييم الخيارات، وخلص إلى أنَّ مصالح الولايات المتحدة الأميركيّة لا

يخدمها التدخُّل على الأرض في سوريا، ولكن هناك فرق بين اختيار عدم التدخل، والافتقار إلى أيِّ استراتيجيّة مُتماسِكة على الإطلاق، وأنَّ المُعيب في استراتيجيّة أوباما هو فشله في التعبير عن الأسباب التي دفعته لاختيار عدم التدخل، وتحديد الخطوات البديلة التي يُمكِن أن تتخذها الولايات المتحدة للمساعدة في تخفيف الأزمة[35].

ويبقى العدوّ المُشترَك (تنظيم داعش) فيما يتفق المُتنافِسون على إجراء الحرب ضدَّ هذا التنظيم، ولكن يبدو أنَّ حماسة كلٍّ من الولايات المتحدة الأميركيّة، ورسيا تتفاوت بحسب قراءة المصالح المُحرِّكة للطرفين؛ وبالنتيجة تبدو منطقة الشرق الأوسط أقرب إلى حالة الغرق، والثقب الأسود بعد أن ضاعت الفرص.

رُبّما يكون للروس موقفهم الأسرع من الموقف الأميركيّ الذي يختبئ تحت عبارة (**Leading from behind**) بأنَّ الولايات المتحدة إذا توقفت عن تصدُّر الواجهة فإنها تصبح أقلَّ تعرُّضاً للمخاطر، وبين القيادة من الخلف، وإعادة الترتيب مع روسيا.

الارهاب والتحالفات

وفق القاموس السياسيِّ فإنَّ التحالف **Alliance**يعني: (اتفاقيات بين الدول على التعاون في الدفاع، أو هُجُوم دولة على دول أخرى) [36]، بالمقابل فإنَّ (الحلف) يختلف عن (التحالف) إذ إنَّ الحلف يُمثِّل اتحاداً بين دولتين، أو أكثر، ويهدف إلى مُتابَعة العمل على تحقيق هدف،أو مصلحة مُشترَكة[37]، ويعتقد أنه من خلال الانضمام إلى تحالف يتمُّ إرساء قواعد، أو تعزيز نظام من الردع، ومن خلال الانضمام إلى تحالف يتمُّ تطبيق حلف دفاعيٍّ في حالة الحرب، ومن خلال الانضمام إلى تحالف يمنع بعض، أو جميع الفاعلين من الانضمام إلى تحالفات أخرى، ويُحدِّد الحلفاء في مُعاهَدة الظروف التي تستدعي ردّاً عسكريّاً، وهذا التعاون يُغطي في الحدِّ الأدنى الالتزامات المُتبادَلة في حال اندلا ع الأعمال الحربيّة[38].

وقد تطوَّرت فكرة التحالفات إلى صِيَغ العمل في العلاقات الدوليّة على مُستوى الفواعل من غير الدول، فمثلاً: بين المنظمات فوق القوميّة،أو بين الشركات الكبرى

المُتعدِّدة الجنسيّة التي هي بحدِّ ذاتها فاعل أساسيّ في السياسة الدوليّة، ويُؤثِّر في النظام العالميّ[39].

التركيز الحاليّ في عالم العلاقات الدوليّة على مفهوم التحالف كفلسفة للاتفاق على العمل في القضايا الأمنيّة ذات الاهتمام المُشترَك إذ تدخل الدول في مثل هذه الاتفاقات الأمنيّة التعاونيّة؛ لحماية بلدانها، ومُواطِنيها من تهديد مُؤكَّد، أو مُحتمَل عن طريق تحشيد مواردها، أو العمل بصورة مُتضافرة؛ ومن ثم يعتقد الشُركاء المُتحالِفون أنَّ بإمكانهم أن يُحسِّنوا موقفهم العامَّ ضمن النظام العالميّ، وأمنهم بالنسبة إلى الدول من خارج هذا الحلف، وعادة تُشكَّل هذه التحالفات إمّا بترتيبات رسميّة أو غير رسميّة، وقد يُعلَن عن التحالف الرسميِّ من خلال التوقيع على مُعاهَدة يتعهَّد فيها المُوقِّعون بأنَّ أيَّ اعتداء/هُجُوم يُشَبِّ على إحداهما يُعَدُ هُجُوماً على كلِّ من الدول المُوقِّعة الأخرى.

الأنموذج الأبرز على التحالف الأمنيِّ الرسميِّ هو حلف شمال الأطلسيّ (الناتو)، أمّا التحالفات غير الرسميّة فتكون أكثر مُرُونة، وأقلَّ استقراراً، وتعتمد إلى حدٍّ كبير على كلمات الأطراف المُتحالِفة، وعلى التعاون المُستمِرِّ فيما بينها. وقد يترتب على الأخير (التحالفات غير الرسميّة) التدريبات العسكريّة المُشترَكة، أو الوُعُود بالمُساعَدة في حال بَدَت أزمة عسكريّة، وبإمكان التحالفات غير الرسميّة أن تتخذ هيئة (شكل) الاتفاقيّات السريّة بين القادة.

هنالك عِدّة فوائد في تشكيل التحالفات، الفائدة الأولى: بالإمكان تعويض تكاليف الدفاع فأنْ تنضمَّ دولة ما إلى تحالف يضمُّ دولاً عظمى تمتلك قدرات نوويّة سيُوفِّر عليها الكثير مُقارَنة بنظيراتها من الدول؛ لأنه يتحتَّم عليها بناء بنيتها التحتيّة، والحفاظ عليها، وعلى خبرتها التكنولوجيّة، ونُظُم إيصال الأسلحة. هذا الأمر يجعل الدول الصغيرة، والضعيفة مُنجذِبة إلى التحالفات على وجه الخُصُوص. أمّا الثانية فبإمكان التحالفات أن تُوفِّر فوائد اقتصاديّة أكثر من خلال زيادة التجارة، والمُساعَدات، والقُرُوض بين الدول المُتحالِفة، إضافة إلى أنَّ عمليّة نشر الأفراد العسكريِّين الأجانب يُمكِن أن يعود بالفائدة على الاقتصاد المحليّ[40].

عُمُوماً فإنَّ القوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين تتقاسم بعض المصالح، مثل حالة كرهها الحرب النوويّة، والإرهاب الدوليّ، واستخدام القوة العسكريّة لتغيير الحُدُود الإقليميّة، وخطر الانهيار الاقتصاديِّ العالميِّ، والسؤال المطروح الآن: هل هذه المصالح كافية لتوليد التعاون اللازم للحفاظ عليها؟

وتمرُّ الأحلاف بشكل عامٍّ منذ قيامها، وحتى انقضائها بمراحل تطوُّريّة مُعيَّنة تُمثِّل ما يُعرَف بدورة حياة الحلف **Alliance Life-cycle** ، وتشمل مرحلتين أساسيتين[41]:

1- مرحلة النُموِّ والاتساع **Period of Expansion** : وهي المرحلة التي تعقب قيام الحلف، ويشهد تنامي قدراته من خلال السعي إلى اكتساب المزيد من الأعضاء عن طريق إقناعهم بجدوى الانضمام إلى عضويّة الحلف للحُصُول على مكاسب سياسيّة، أو إقليميّة، أو عن طريق تنمية القدرات العسكريّة للمُتحالِفين أنفسهم من خلال زيادة مُستوى تسليحهم، أو رفع كفاءة عمليّات التنسيق فيما بينهم.

2- مرحلة التدهور **Period Deterioration**: وتسبق انقضاء علاقة التحالف الرسميّة إذ تشهد عادة انسحاب بعض الدول من عضويّة الحلف، أو تراجُع التزام الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الحلف، وانخفاض مُستوى مُشارَكتهم في الأنشطة التي تقتضيها الاستمراريّة الفعّالة للحلف.

وفي المفهوم الروسيّ الجيوبولتيكيّ فإنَّ السعي إلى إقامة حلف قارّيّ جبّار قادر على مُواجَهة كلِّ المشاريع العولميّة في مناطق آسيا يستدعي خطوات تتفاعل تسلسليّاً في العالم العربيِّ، وهذا ما يُهدِّد العولميِّين بتضييع هيمنتهم على نطاق الأمّة الإسلاميّة برُمّتها، وإنَّ مثل هذا التحالف الجيوبولتيكيّ سيُوقِظ القوى المُعادية للعولمة في أوروبا الوسطى (حليف إيران والطبيعيّ في الغرب) وفي روسيا – الأوراسيا[42].

ومفهوم الحليف غير التحالف؛ لأنَّ التحالف لا يعني الاندماج الكامل، بل اتفاق مُبرمَج مع الحفاظ على الوحدة الاستقلاليّة لكلٍّ منها، وإن كانت فلسفة التحالف تقف

على عتبة تلاقي المصالح الآنيّة، والمُتوسِّطة المدى التي قد تُحوِّل الخلافات إن وُجِدت إلى علاقات مُنسجِمة بين الأطراف.

وكما أنَّ عمليّة استمرار هيمنة دولة واحدة على النظام العالميّ في ظلِّ الظروف الحالية فقد أصبح أمراً صعباً جدّاً، وثمة سؤال آخر يبرز في العلاقات الدوليّة: هل هناك حلف سياسيّ صادق، وحلف سياسيّ آخر إعلاميّ، وهل إنَّ الدول تستمرُّ في تحالفاتها من باب الأخلاقيّة الدوليّة لو صحَّت تسميتها، وكما هو الحاصل في استراتيجيّة روسيا البوتينيّة تجاه تمسُّكها بالملفِّ السوريِّ رغم كلِّ الإغراءات النفطيّة العربيّة الخليجيّة.

كان المُتوقَّع أن تُؤدِّي أخطار تنظيم داعش على المنطقة إلى قيام سياسة مُراجَعة استراتيجيّة في البحث عن الأخطار قبل المصالح المُشترَكة، وأن تتحوَّل من صراع المصالح إلى تعاون الأخطار ولو بشكل مُؤقَّت؛ لكي تكون هناك نتائج سريعة، لكنَّ بوصلة الخلافات الإقليميّة تعلو بشكل واضح، وعُقدة القلق التاريخيِّ مُتلازمة واضحة لصانع القرار الشرقيّ.

لذا يُؤكِّد (أفغيني بريماكوف) أنَّ من المُفترَض أن لا يُساء تفسير رغبة روسيا في أداء دور فاعل على مسرح العلاقات الدوليّة إذ تنطوي هذه الرغبة على اليقين بأن في وسع سياسة خارجيّة روسيّة أن تتكشَّف عن فائدة لا يُستهان بها في ترسيخ الاستقرار في بعض مناطق العالم، وأنَّ لروسيا مصلحة في ذلك تُوازي مصلحة غيرها من الدول[43].

سياسة التحالف الستينيِّ مازال يُهمين عليها المُدرَك الأميركيِّ خُصُوصاً في بُنيات التحالف الدوليِّ لمُواجَهة داعش، وإنَّ عقد العديد من المُؤتمَرات واللجان السياسيّة الخمس الخاصّة به في العديد من الدول، لكنَّ هذا التحالف مازال يبحث عن هُويّة خاصّة به، أو على الأقلِّ تجمعه في إطار مصلحيٍّ مُشترَك؛ لذا ثمة مَن يرى أنَّ هذا التحالف الدوليَّ بحاجة إلى مُراجَعة حقيقيّة من حيث الشكل والمضمون، بالمقابل يقف التحالف الرُباعيُّ بقيادة روسيا الذي لم تظهر تشكيلاته الواضحة إلا عبر وسائل الإعلام أكثر تماسُكاً ووضوحاً في الهدف، والمشروع. والواضح أنَّ فلسفة الحرب

لدى كلا الطرفين تختلف وإن اتفقت على مُواجَهة خطر التنظيم الإرهابيّ الذي نرى فيه ضرورة التعاون بين الجانبين.

الارهاب والرئيس القادم

منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى، وهي أن استولى تنظيم وكيان هجين من غير الدول على أرض مُمتدّة عبر حُدُود دولتين متجاورتين، ثم يتحوَّل لتشكيل يُصدِّر النفط، ويسرق الآثار، ويحصد أرواح الأبرياء بشكل مجنون؛ لذا على مُستوى العلاقات الدوليّة فإنَّ الحرب على الإرهاب اليوم تجمع في طيّاتها مفاهيم جديدة على مُستوى النظام العالميّ، والسياسة الدوليّة أشبه بالنظام الويستفاليّ الجديد New Westphalian System . ولو أجرينا حولها التدقيق التاريخيَّ، والمُقارَنة البنيويّة منها:

– معاول داعش تحاول تدمير نظريّة (الوحدة السياسيّة) التي أسَّسها نظام ويستفاليا Westphalian System عام 1648 الذي يرتكز –في أساسه– على استقلال تلك الوحدات، والحفاظ عليها في كانتونات مُتميِّزة، علاوة على مبدأ توازن القوى؛ فمُحاولة تهديم هذه الوحدات تعني صناعة، ورسم نظام ويستفاليّ جديد.

– إنها حرب تجمع في نمطيّتها كلَّ الحُرُوب في المنطقة: حرب الطاقة، وحرب المُخدِّرات، وحرب الآثار والتهريب، وحرب العصابات، وحرب الإعلام والمعلومات؛ وبذلك تُبقي (قاموس الحُرُوب) مفتوحاً لكلِّ أشكاله المُتعدِّدة والجديدة بما فيها حُرُوب المُستقبَل القادمة التي كانت في أدبيّات العلاقات الدوليّة (حرب غاز، وطاقة، ومناخ).

– العدوّ (تنظيم داعش) يُقاتِل الجميع بلا استثناء، ولكن لا يُقاتِله الجميع، بل توظفه بعض الدول في إطار المنهج الوظيفيِّ للإفادة منه في ملء بوارج التوتُّر برصاص الطائفيّة المشحونة.

– وظَّفت داعش الخلاف بين القوى الإقليميّة في عمليّة المُراوَغة، والمُساوَمة في موازين القوى بالمنطقةعلى الرمال المُتحرِّكة للتاريخ حسب منظر إقليميّ أكثر ممّا هو عالميّ، لكنه منظور قادر على أن يُحدِث تأثيرات خفيّة على المُستوى العالميِّ إذ

نشأت أحداث كبيرة في آسيا الوسطى بين القوقاز، والشرق الأوسط، وهي أكبر منطقة مُنتِجة، ومُصدِّرة للطاقة، ولها تأثير غير مباشر في الضفة الجنوبيّة من أوراسيا، ومنطقة البلقان العالميّة، حيث الوضع الإقليميّ قابل بشكل أكبر للتأزُّم[44].

– نظام اللعبة الذي حكم المنطقة أجبر العالم أن يتحرَّك للمُشارَكة في تحالف الحرب على الإرهاب كان أقلَّ حِدّة ورغبة، ويُمكِن تسميته بأنه تحالف الراغبين، وتنوَّعت طبيعة هذه المُشارَكة بين رمزيّة وصوريّة، وبين كونها فاعلة حقاً على مُستوى الأرض.

– الحرب اليوم أعادت شكل الحُرُوب التي تستبطن الآيديولوجيّات، حتى وإن كانت آيديولوجيّات مُتطرِّفة وحادّة في مدياتها رغماً عن مقولة إنه (عصر موت الآيديولوجيّات)، ولكن على ما يبدو استعارة صدام الحضارات بمفهومها الجديد.

– عمليّة المُقارَنة بين الظاهرة (الداعشيّة) بالنازيّة، أو الشيوعيّة مُقارَنة غير صائبة لمراكز التحليل الأميركيّة في تقدير خطر هذا التنظيم؛ لأنَّ الكثير من الظروف القديمة قد تغيَّرت.

– الاستراتيجيّات التي تقوم عليها حُرُوب هذا التنظيم هي البحث عن المزيد من التوسُّع والسيطرة، وإن أخفقت في جانب فإنها تبحث عن بيعات إعلاميّة لتُعوِّض من خلالها.

– منطق التمدُّد الذي يحاول داعش فرضه على المنطقة يجعل هذا الهوس المَرَضيَّ يقوم بضربات نكاية (مُؤثرة، وصادمة إعلاميّاً، وسياسيّاً) حتى لو ابتعدت عن الوجود الحقيقيّ.

– المُراقِب سوف يُدرِك أنَّ دائرة توسيع الفوضى ستكون حلقتها المقبلة في منطقة الخليج، ولا يستبعد أن يستثمر ظروف الحرب في اليمن، وليبيا على المُستوى الإقليميّ، أمّا على المُستوى الدوليّ فالمعروف أنَّ عمليّاتها المُتعدِّدة في أوروبا، وكندا، وأستراليا ، وفرنسا ، هي نوع من عمليّات النكاية، لكن رُبّما توسّع وجودها العسكريّ مثل الحالة العراقيّة، والسوريّة، وتنتشر بصورة إمارات في القارّة الأفريقيّة.

– كما ذكرتُ في كتاب (الحرب العالميّة الثالثة داعش والعراق وإدارة التوحُّش)[45] أنَّ داعش تعمل أشبه بشركة مُتعدِّدة الجنسيّات، لكن بالمقابل أنَّ تعدُّد الدول المُصدِّرة

للدواعش والجنسيات والقوميات يفرض موضوع الصراع على القيادة خُصُوصاً في حالة الصراع على المصالح.

– إذا كان النظام الدوليّ قد أسَّس التحالف الدوليَّ لمُواجَهة تنظيم داعش فإنَّ داعش وأخواتها شكّلت مجموعة تحالفات مع جماعات أخرى، مثل: أنصار الشريعة، وجيش الإسلام، وغيرهما؛ في مُحاوَلة للبحث عن المساحة الآيديولوجيّة المُوحَّدة التي تقف عليها هذه التنظيمات المُتطرِّفة.

– يحاول تنظيم داعش إزالة الدولة القوميّة العربيّة التي شُيِّدت حديثاً عقب مراحل التحرُّر في الخمسينيّات، وصراع كبير بين شكل الدولة الحديثة والقبليّة الأمميّة.

– المُشكِلة الكبرى في هذه الحرب أنَّ الأطراف الدوليّة لا تبحث فيها عن انتصار حقيقيٍّ؛ لأنها قد تُفسِّر خسارة داعش ربحاً لعدوِّها مثل النظام في سورية. ويبدو بُعداً عن أشكال الحرب الصفريّة وكأنها مُبارَاة شرعيّة بين طرفين.

– الأطراف الإقليميّة في الحرب لا تنظر إلى الحرب على داعش بعين واحدة؛ فدولة على سبيل المثال تُقاتِل داعش في سورية، وتدعمه في اليمن.

– القيادة الأميركيّة الضعيفة للحرب على الإرهاب عبر التحالف الدوليِّ التي أظهرت الحرب أنها إيقونة سياسيّة، وإعلاميّة أكثر مما هي مسرح عمليّاتي تُعزِّز نظريّة عصر بلا قطبيّة **The Age of Nonpolarity**)) لريتشارد هاس.

– سوف يُعزِّز هذا النظام ظهور الفواعل من غير الدول (**Non – State Actor**)، وظاهرة الدول الفاشلة (**Failed States**)، والمسير باتجاه الفوضى.

إنَّ العالم بصدد بناء نظام، أو مجموعة من الأنظمة التي ستعقب نظامنا الحاليّ، ورُبَّما سوف تكتمل الصورة لبناء نظام هرميّ، أو نظام يسمح بها مرتبة الفرد في النظام، وعادة ما تكون الفترة الانتقاليّة من نظام إلى آخر تكون فترة صراع عظيم، وتتصف بالغموض الكبير، والتشكيك في البنى المعرفيّة؛ لذا تكون الحاجة دائماً إلى فهم ما يجري حولنا، ومن ثم اختيار الاتجاهات التي يمضي بها هذا النظام الجديد[46].

في المقابل لاتزال النزاعات الإقليميّة تُهيمِن على مُجرَيات العلاقات الدوليّة في شكل صراع عِرقيٍّ وهويّاتيّ، أو دينيّ، وغالباً ما ترتبط بالمجال الجيوسياسيِّ للموارد، والاحتجاجات الديمقراطيّة المُتزايدة.. عُمُوماً لا يملك أيّ فاعل سياسيّ عالميّ في الوضع الراهن القدرة على إعادة تشكيل النظام العالميِّ في المستقبل وفقاً لإرادته، وطموحاته، أو تطلعاته بحكم ظاهرة (انتشار القوة)[47].

وعلى الرغم من الهيمنة العالميّة للولايات المتحدة الأميركيّة التي أدَّت دوراً محوريّاً خلال الستين سنة الأخيرة عن طريق الجمع بين المُوازَنة بين استراتيجيتين أساسيتين في أوراسيا: استراتيجيّة عبر الأطلسيّ في أوروبا بفضل حلف شمال الأطلسيّ (الناتو)، واستراتيجيّة عبر المُحيط العادي بفضل العلاقات الأمنيّة الثلاثيّة، والمُتعدِّدة مع الصين واليابان، ولم يكن بمقدور أيِّ قوة أخرى أن تُعزِّز هيمنتها الحصريّة، ومُمارَستها بشكل دائم؛ ومن ثم فإنَّ الأمم القارّية يجب أن تتعايش مع الدول الصغرى، وتبحث عن أشكال من التوازن الخفيِّ، وتعمل على ضمان أن لا تقوم أيُّ قوة بخلخلة هذا التوازن[48].

صورة الفوضى في العلاقات الدوليّة تبرز من خلال إحلال صراع المُجتمَعات محلَّ صراع الدول وجُيُوشها، وأصبح العنف الدوليّ اجتماعيّاً، ولم يعُد للعنف علاقة كبرى بالحُدُود، بل راح يُشكّل استمراريّة مُتعلقة بين الداخل والخارج، ويرتبط بحالة الحرمان حيث عنف اجتماعيّ مُنتشِر، ومُتشظ لا يُمكِن لمنطق الدولة أن يُمسِك به، ويحتويه؛ وبذلك يصحّ القول: إنَّ النزاعات في العلاقات الدوليّة تنشأ من هذا التغيير في المشهد أكثر من مُمارَسات العنف التي كانت فيما مضى[49].

لذلك تبقى مهمة رئيس الأمريكي القادم بانها مهمة رئيس اركان حرب ، ولكنها حرب من نوع خاص .

[1] الاتجاه الحديث والمُتأخّر يميل بشكل عامٍّ إلى استخدام مصطلح النظام العالميّ، وكما كتب هنري كيسنجر كتابه الأخير بعنوان (النظام العالميّ)، ومن حيث المصطلح فإنّ استخدام مصطلح (الدوليّ) نسبة إلى الدولة بكونها لاعباً أساسيّاً ومُتجذراً في السياسة الدوليّة، أمّا مصطلح (العالميّ) فيُشير إلى ظاهرة جديدة في المُجتمَع الدوليّ بعد بُرُوز، وتنامي دور المنظمات الدوليّة، واللاعبين من غير الدول مثل الشركات مُتعدِّدة الجنسيّات، والفواعل الأخرى، وعُمُوم المدرسة البُنيويّة في العلاقات الدوليّة تميل إلى التوصيف بالنظام العالميّ؛ لأنّ النظام يُمكِن فهمه بأنه نسيج مُتكامِل من الوحدات المُتداخِلة؛ ومن ثم يُشكّل مفاتيح فهم العلاقات الدوليّة، وعليه فإنَّ الصفة الشُمُوليّة تندرج مع النظام العالميِّ، وهذا المفهوم –بالنتيجة– أوسع من مفهوم النظام الدوليّ.

[2] **15 Years Of Terror – Map Of Terrorist Incidents Since 2000 , November 22, 2015, at: http://brilliantmaps.com/terrorism-world-map/**

[3] **Michael Vickers , Former Obama Terrorism Adviser: Change Your Strategy, Mr. President , November 20, 2015 , Read more: http://www.politico.com/magazine/story/2015/11/obama-isis-strategy-afghanistan-war-213380#ixzz3uf6RYHCV**

[4] مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم وهاربركولينز للنشر، بيروت، 2007.، ص 22.

[5] انظر: ريتشارد هاس، سيرة حربين على العراق حرب الضرورة حرب الاختيار، ترجمة نولرما نابلسي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 2010، ص 315–317.

[6] كارين أزمنغست وأيفان م . أريغون، مبادئ العلاقات الدوليّة، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد، دمشق، 2013، ص 136.

[7] انظر: هنري كيسنجر، النظام العالميّ.. تأمُّلات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة د. فاضل جتكر، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 2015، ص 319.

[8] برتران بديع، زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدوليّة، ترجمة جانماجدجبور، المركز العربيّ للأبحاث والدراسات، بيروت–الدوحة، 2015، ص 227.

[9] عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدوليّة (إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجاً)، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–بيروت، 2015، ص 184.

[10] د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2014، ص 130.

[11] **Aaron David Miller, The Shrinking: Why the Middle East is less and less important for the United States, Foreign Policy, October 17, 2013,: http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/10/17/the_shrinking_does_the_middle_east_matter?wp_login_redirect=0**

[12] للمزيد انظر: حارث حسن، (السياسة الأمريكيّة تجاه تنظيم داعش)، مجلة سياسات عربيّة، العدد 16، ايلول 2015، ص 29 وما بعدها.

[13] للمزيد انظر: د. زهير أبو عمامة، أمن القارة الأوروبيّة في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد نهاية الحرب الباردة، الوسام العرب ومنشورات زين، الجزائر–بيروت، 2011، ص 40 وما بعدها.

[14] للمزيد انظر: تحرير: زلماي خليل زاد، التقييم الاستراتيجيّ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، أبو ظبي، 1997، ص 27 وما بعدها.

[15] **Richard N. Hass, Foreign Policy Begins At Home The Case for Putting America s House in Order, New York. 2013, p.5.**

[16] **Ibid, p6.**

[17] نقلاً عن: حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما الولايات المتحدة الأمريكيّة والنظام الدوليّ، دار النهار، بيروت، 2013، ص 133.

[18] د. فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص 156.

[19] المصدر نفسه، ص 292–293.

[20] للمزيد انظر:

.Vali Nasr, The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat,Anchor books, New York, 2014

[21] **Joseph S.Nye, JR, Is The American Century Over? ,Polity Press, Malden m 2015. p117.**

[22] **Ibid, p 126.**

[23] لقراءة استراتيجيّة الأمن القوميّ الأمريكيّ لعام 2015:

The National Security Strategy 2015: https://www.whitehouse.gov/ sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf.

[24] د. صباح عبد الرزاق كبة، سياسة الرئيس الأمريكيّ باراك أوباما الخارجيّة تجاه العراق، بلا، 2015، ص 75 وما بعدها.

[25] هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة ميراي يونس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص 446.

[26] نقلاً عن: السفير عزت سعد الدين، (تكاليف المنافسة: التحدّيات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجيّة العالميّة)، مجلة السياسة الدوليّة، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 195، يناير 2014، ص 89.

[27] **Erik Voeten , Putin and Obama clash over international relations theory , Washington post, at: https://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2015/09/29/putin-and-obama-clash-over-international-relations-theory/**

[28] **Joseph S. Nye , Which Way for US Foreign Policy? , OCT 12, 2015, at: https://www.project-syndicate.org/commentary/three-questions-for-us-foreign-policy-by-joseph-s--nye-2015-10#2C1r7A2GdcKeXuMK.99**

[29] **Joseph S. Nye, Presidential Leadership and the Creation of the American Era , Princeton University Press , Ney Jersey , 2013,p11 .**

[30] **Ibid, p . 12.**

[31] **Ibid, p 14.**

[32] فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدوليّ لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنيّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، أبو ظبي، 2014، ص 176.

[33] **Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development. Foreign Affairs, November/December 2010.**

[34] **Nina Hachigian and David Shorr , The Responsibility Doctrine, the Washington Quarterly,at:**

http://csis.org/files/publication/TWQ_13Winter_HachigianShorr.pdf

[35] Christopher R. Hill , America's Syria Non-Policy ,OCT 28, 2015 , at:http://www.project-syndicate.org/commentary/us-needs-coherent-syria-policy-by-christopher-r-hill-2015-10

[36] فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسيّة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 21.

[37] ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدوليّ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 140.

[38] للمزيد انظر: غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدوليّة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 21–22.

[39] عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 344.

[40] Martin Griffiths and Terry O'Callaghan , International Relations: The Key Concepts , Routledge ,London and New York , 2002,p1.

[41] ممدوح محمود مصطفى منصور، مصدر سبق ذكره، ص 214.

[42] للمزيد انظر: ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا.. مستقبل روسيا الجيوبولتيكيّ، ترجمة د. عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، 2004، ص 494.

[43] أفغيني بريماكوف، العالم بعد 11 أيلول، ترجمة أحمد الهاشم وفالح السودانيّ، دار المدى، دمشق– بيروت–بغداد، 2006، ص 272.

[44] مجموعة من الباحثين، ما بعد الربيع العربيّ في العلاقات الدوليّة، ترجمة محمد الجرطي، دار نون للنشر، رأس الخيمة–عمان، 2015، ص 139.

[45] انظر: د. ياسر عبد الحسين، الحرب العالميّة الثالثة داعش والعراق وإدارة التوحُّش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.

[46] إيمانويل وولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة أكرم علي حمدان، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015، ص 128.

[47] مجموعة من الباحثين، ما بعد الربيع العربيّ في العلاقات الدوليّة، مصدر سبق ذكره، ص 142–143.

[48] المصدر نفسه، ص 143.

[49] برتران بديع، مصدر سبق ذكره، ص 227.